

أثينا، 27 مارس 2008

توصيات

من الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية

عن:

الوضع في الشرق الأوسط

اتحاد المتوسط

تقييم خطط العمل في إطار برنامج الخمسة أعوام

تطبيق ميثاق المبادئ على مكافحة الإرهاب

المساهمة البرلمانية في السلام في الشرق الأوسط

تم الاعتماد على أساس المسودة المجدولة بالنيابة عن اللجنة الخاصة بالشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان.

بواسطة الأنسة/ تقيّة صيفي، رئيس الجلسة والمقررين:

السيد/ ألبرتو أنطونيوس، الوفد البرتغالي

الآنسة/ زينب داجي، الوفد التركي

السيد/ روبير ديل بيشيا، الوفد الفرنسي

السيد/ ياسين جابر، الوفد اللبناني

السيد/ إدوارد ماكميلان سكوت، عضو البرلمان الأوروبي

الآنسة/ عفيفة صلاح، الوفد التونسي

- بالاطلاع على إعلان برشلونة بتاريخ 28 نوفمبر 1995 المؤسس للشراكة اليورومتوسطية،
- وبالاطلاع على المحادثات من المفوضية مع المجلس والبرلمان الأوروبي بعنوان "الذكرى العاشرة للشراكة اليورومتوسطية": تم تقديم برنامج عمل لمواجهة التحديات خلال الخمسة أعوام المقبلة (SEC (2995) 483)، في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر 2005.
- وبالاطلاع على المحادثات من المفوضية مع المجلس والبرلمان الأوروبي بعنوان "سياسة الجوار – أوروبا أكبر": إطار جديد للعلاقات مع جيراننا من الشرق والجنوب (COM(2003) 0104)، المحادثات مع المجلس والبرلمان الأوروبي بشأن "تعزيز سياسة الجوار الأوروبية" (COM (2006 726) والمحادثات مع المجلس بشأن "خطط الإجراءات ضمن سياسة الجوار الأوروبية" (ENP) (COM (2004)0795)،
- وبالاطلاع على تطور سياسة الجوار الأوروبية منذ 2004 وخاصة تقارير التقدم من المفوضية بشأن تطبيق سياسة الجوار الأوروبية بتاريخ 4 ديسمبر 2006 (SEC(2006)1504/2، SEC(2006)1507/2، SEC(2006)1508/2، SEC(2006)1509/2، SEC(2006)1510/2، SEC(2006)1511/2، SEC(2006)1512/2).
- وبالاطلاع على المحادثات من المفوضية مع المجلس والبرلمان الأوروبي بعنوان "الشراكة اليورومتوسطية": وقت التسليم COM(2006) 620 نهائي)،
- وبالاطلاع على نتائج المؤتمر اليورومتوسطي التاسع لوزراء الخارجية في لشبونة يومي 5 و6 نوفمبر 2007.

حول الوضع في الشرق الأوسط

لبنان

1. نظل مهتمين بشأن الموقف السياسي في لبنان ونأسي لحقيقة تأجيل جلسة البرلمان اللبناني لانتخاب رئيس جمهورية مرة أخرى ونحث جميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق لإجراء الانتخابات في أسرع وقت.
2. وندعم جميع الجهود التي تبذلها الجامعة العربية وخاصة ما يقوم به الأمين العام لتسوية الأزمة السياسية الحالية بشكل يضمن إجراء انتخاب رئيس جمهورية وعودة المؤسسات إلى العمل بشكل عادي مرة أخرى.

إسرائيل/فلسطين

3. نحن مدركون تمامًا أنه للتوصل إلى سلام دائم وشامل في الصراع العربي الإسرائيلي أنه لا مفر من إنهاء احتلال مناطق 1967 والتي هي جذر الصراع طبقًا لقرارات مجلس الأمن رقمي 242 و338.
4. نعبر عن فزعنا من الموقف الحالي في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل وتأثيرها السلبي على المفاوضات المستمرة حول عملية السلام وندين العمليات الهجومية التي ينفذها الجانبان ولا نوافق على الاستخدام المفرط للقوة من قبل إسرائيل ضد المدنيين في غزة.
5. نقدم مواساتنا وتعطفنا الكامل لأسر الضحايا الفلسطينيين والإسرائيليين.

6. نأسى للانتهاك المفرط لقانون الإنسان الدولي ونذكر بأنه وفقاً لشروطه، أن قوى الاحتلال مسؤولة عن حماية السكان المدنيين.
7. نطالب برفع الحصار فوراً حتى تصل الإمدادات إلى قطاع غزة وانتقال الأشخاص والبضائع بشكل حر.
8. نطالب إسرائيل بوضع نهاية لخططها الاستيطانية، وخاصة حول القدس الشرقية والتي تقوض مفاوضات السلام والجهود المبذولة لبناء الثقة بين الطرفين.
9. نطالب إسرائيل بالالتزام بالقرارات الدولية الصادرة المتعلقة بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وآخرها حكم المحكمة الدولية حول عدم مشروعية الجدار الفاصل وطلب إزالته.
10. نحث جميع الأطراف لوضع نهاية للعنف واستئناف العملية السياسية الناتجة عن مؤتمر أنابوليس واحترام التزاماتها ضمن خارطة الطريق وبالتالي إنشاء دول فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتصلة وفي سلام مع إسرائيل ويعود الفضل في هذا الشأن إلى جهود الوساطة المصرية.
11. نطالب الاتحاد الأوروبي بتعزيز دوره السياسي في المنطقة وإلزام نفسه بسياسة طويلة المدى أكبر، وكجزء من شراكته حتى يكون لمساندته المادية معنى، ونعتبر أنه من غير المقبول أن يتم تدمير المساندة المالية بواسطة الأعمال الحربية.
12. نطالب بالتسريح الفوري من قبل إسرائيل للسجناء البرلمانيين والوزراء الفلسطينيين، ونؤكد في نفس الوقت على أهمية الحصول على ضوابط لمساعدتهم، وخاصة المطالبة بحقوق الزيارة وتأسيس مجموعة لمتابعة المبادرات والزيارات.

حول اتحاد المتوسط

13. نحيط علمًا بنتائج المجلس الأوروبي في بروكسل يومي 13 و14 مارس حول اتحاد المتوسط ونرحب بحقيقة تقديم دافع جديد للشراكة اليورومتوسطية، ندعو المفوضية بدمج الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية، كهيئة برلمانية للشراكة، في المقترحات التي ستقدم إلى قمة باريس يوم 13 يونيو، ونرى في هذا الصدد أنه يجب دعوة الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية للمشاركة في هذا الاجتماع.

حول تقييم خطط العمل في إطار برنامج الخمسة أعوام

14. نشدد على أن سياسة الجوار الأوروبية هي أداة ينبغي استمرارها وتحسينها كأساس متين لإقامة علاقات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، وذلك في إطار الشراكة اليورومتوسطية.
15. نرى أنه يتعين عليها تعميق الأدوات المعنية وتحسينها ومتابعة التطبيق/التنفيذ الملموس في مختلف الدول لتقييم النتائج المحددة التي يتم تحقيقها.
16. نرحب ببدء سريان خطط العمل التي سبق الاتفاق عليها مع الدول الشريكة كوسيلة لتعميق الشراكة اليورومتوسطية ووضعها حيز التنفيذ، ونؤكد بالتالي على أهمية قيام كل من المجتمع المدني والجمعية البرلمانية اليورومتوسطية بتقييم تلك الخطط، ونلاحظ أن خطط العمل التي قيد التقدم بالفعل تؤكد على أهمية تلك الأداة الإقليمية كتشجيع هام لإنشاء المجتمعات الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين بشكل كامل.
17. ندعم بقوة عملية دمج المنطقة اليورومتوسطية القائمة على المبادئ الديمقراطية واحترام سيادة القانون والدفاع عن القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية ودور المرأة في المجتمع، ونرى أن التأسيس القوي لتلك المبادئ يجب أن يتبعه شراكة قوية في مجالات السياسة الخارجية والأمن والتصدي للإرهاب وحل الصراع في الشرق الأوسط.

18. تؤكد على أهمية مشاركة جميع البرلمانات الأعضاء في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدور الشريكة والمساهمة الفعالة في أعمال الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية في مصلحة الحوار المستمر والمنظم بشأن عملية السلام واستقرار التنمية في المنطقة.

19. تؤكد على أهمية المشاركة المستمرة للبرلمانات الوطنية في عملية تقييم خطط العمل وتقديم مقترحات للتنفيذ الأفضل.

20. نوصي بتعميق التعاون السياسي بين الدول الأعضاء في الشراكة اليورومتوسطية وترقيته بهدف تنمية قدرات المنطقة الجيوسراتيجية للمساعدة في مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم.

21. نشجع دول جنوب المتوسط على مواصلة إصلاحاتها الرامية إلى تعزيز المؤسسات الكفيلة بالديمقراطية وسيادة القانون، ونطالبها باتخاذ التدابير المناسبة لتحديث النظم القضائية وتعزيز استقلال المحاكم وفعاليتها.

22. نشجع جهود دول جنوب المتوسط في تشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية عبر:

- إبرام جميع المعاهدات الدولية تقريباً في هذا المجال، وضمان الشمولية والتكامل والترابط بين الحقوق المدنية والسياسية من ناحية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مثل الحق في العمل والسكن والتعليم والتنمية) من الناحية الأخرى، وإنشاء أدوات ومؤسسات قادرة على ضمان حمايتها وتطويرها ونشر هذه الثقافة.

- تعزيز حقوق المرأة وكذلك وضع حقوق لحمايتها وتحسين وجودها في الحياة العامة.

23. ندعم الجهود الرامية لتعزيز الحوار بين البرلمانيين من دول الجنوب ونظرائهم الأوروبيين عن طريق إيجاد حوار سياسي منظم ودوري بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب وفي إطار مجلس الجمعية والسعي في الوقت ذاته إلى احترام خصوصية كل طرف والإصرار على موضوعية الحوار بين مختلف الأطراف وشموليته واستناده إلى قيم الشراكة.

حول تطبيق ميثاق المبادئ بشأن مكافحة الإرهاب

24. تؤكد على إدانة الإرهاب، الأمر الذي لا يمكن أبداً تبريره في أي من مظاهره وتحت أي ظروف سواء أكانت من قبل أفراد أو منظمات أو دول.

25. نعتبر مكافحة الإرهاب هدفاً مشتركاً يجب ملاحقته بقوة:

- بما يتفق مع الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الإنساني، وكذلك وفقاً للمبادئ الديمقراطية التي تحكم تنظيم السلطات العامة في دول الشراكة اليورومتوسطية.

- دون الوصم على أساس جنسية أو ثقافة أو دين.

26. نلاحظ مع الارتياح لوجود حوار سياسي نشط حول تنفيذ ميثاق المبادئ بما يساعد على وضع نهج للتحديات وتنفيذ مشاريع ملموسة ضمن التعاون الثنائي، وندعو دول الشراكة اليورومتوسطية لبذل الجهود الضرورية لتحقيق التعاون الثنائي الحقيقي.

27. ندعو، في هذا الصدد، الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية، وعلى وجه الخصوص، لجنة الشؤون السياسية، لتحمل مهمة تقييم توافق قوانين مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء مع التشريعات الدولية لحقوق الإنسان.

28. نرى أنه من الضروري اتخاذ تدابير لمنع الراديكالية ومواصلة تعميق الحوار بين الحضارات والذي يجب توجيهه في المقام الأول نحو الشباب.

29. نشجب أي إساءة إلى المشاعر الدينية لأي مجتمع، وندين أي محاولة للتحريض الكراهية العنصرية أو الدينية، وندعو إلى ممارسة حرية التعبير والصحافة بأسلوب مسئول.

30. نرى أنه سيتم تسهيل تطبيق ميثاق المبادئ إلى حد كبير عندما يتم تعريف "الإرهاب" بشكل نهائي، ونأمل بشدة أن تستطيع الدول الأعضاء في الشراكة اليورومتوسطية إيجاد موقف مشترك على أساس كل من المادة رقم 1 لقرار إطار المجلس رقم 2002/475/JHA بتاريخ 13 يونيو 2002 حول مكافحة الإرهاب، وتعريف الإرهاب المضمن في مسودة المؤتمر العام حول الإرهاب الدولي.

31. نشجع الدول الأعضاء في الشراكة اليورومتوسطية على توحيد جهودها لمواصلة النقاش حول أفضل السبل لتحقيق التقارب في وجهات النظر حول تقييم الإرهاب وتعريفه، لأن هذا من شأنه تسهيل إلى حد كبير صياغة توافق دولي حول المبادئ الأساسية المحتملة لتسريع عملية إبرام اتفاقية عامة حول الإرهاب واعتمادها من قبل الأمم المتحدة.

32. نرى أن الوقاية من أكثر الوسائل فعالية في مكافحة الإرهاب، بدءًا من اعتماد نهج عالمي في العلاقات الدولية المستندة إلى السلام وحل المنازعات وإنهاء الاحتلال والأمن واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنمية والتعليم المستند على القيم الإنسانية، والتي سوف تقضي على الأسباب الجذرية للإرهاب والظروف التي تسهل نشر أعماله، بما فيها تسوية الصراعات وإنهاء جميع أشكال الاحتلال التي تستفز جميع أشكال الإرهاب وتبقي عليها، وذلك أساسًا بواسطة التنمية البشرية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتوسيع مجالات التشاور والمشاركة ومكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية المستمرة والشاملة لصالح الجميع وجميع المناطق.

33. ندعم توصيات اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة بوضع اتفاقية عامة حول الإرهاب بشأن عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة حول الإرهاب للتمكن من وضع إستراتيجية دولية لاعتمادها لمكافحة هذه الأفة والقضاء على أسبابها ووضع ميثاق مبادئ يقدم تعريفًا دقيقًا للإرهاب وإلزام جميع الأطراف الموقعة به.

34. نؤكد على اعتماد مكافحة الإرهاب إلى حد كبير على الأساليب المعتمدة لمواجهة هذه الظاهرة، والتي من أهمها: عدم مواجهة العنف بالعنف وعدم الاعتماد الحصري على الحلول الأمنية.

35. نرى أن دور الإعلام مهم في توفير الحماية من الأعمال الإرهابية عبر نشر قيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والتسامح وعدم التمييز والمساواة واستخدام مختلف وسائل الاتصال الحديثة.

36. ننادي بمزيد من التعاون بين الدول على ضفتي المتوسط في مجالات الحوار السياسي بما فيها حقوق الإنسان والتعاون الأمني والقضائي والتعاون الجمركي وعلى مستوى الهياكل المالية.

37. ندين، على نطاق واسع، الخلط بين الإرهاب والإسلام ونعرب عن أسفنا للإساءات وحملات التشهير المستندة إلى هذا الخلط.

38. نؤكد من جديد على أن تستند مكافحة هذا الخلط إلى التنمية الاقتصادية الدائمة والعادلة والحوار بين الثقافات ودور المجتمع المدني فيما يخص بالإجراءات الرامية لمنع الإرهاب.

حول المساهمة البرلمانية في السلام في الشرق الأوسط

39. نشدد على دور الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية (الجمعية البرلمانية الوحيدة التي توحد بين جميع الأطراف المشتركة في عملية السلام في الشرق الأوسط) خاصة:

- قدرتها السريعة على اعتماد مواقف سياسية قوية ضد اعتداء عضو على عضو آخر وفي دعم ضرورة تحسين حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

- ضرورة تشجيع بعثات تقصي الحقائق ووفود المتابعة التابعة للجمعية لدعم المواقف السياسية للجمعية وتشجيع تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط للتمهيد إلى حل عادل ودائم.
- ضرورة النظر في تنظيم جلسة عامة خاصة لمناقشة تقييم تطبيق عملية السلام منذ مؤتمر أنابوليس وما بعده.

40. نلاحظ أن الجمعية البرلمانية اليورومتوسطية تحسن العلاقات بين الدول ونوعية المناقشات بين الأطراف السياسية.

41. نوصي، فيما يخص بتأثير البرلمان الوطنية على المسؤولين التنفيذيين، أن يكون هناك قدر أكبر من التدقيق البرلماني للسياسات الخارجية الوطنية ولاسيما عن طرق:

- إنشاء لجان تحقيق في النفقات لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، متضمنة تأثيرها على تسوية الصراع.
- التقييم المنتظم للسياسة الخارجية التي تتبعها حكوماتهم فيما يخص عملية السلام.
- دعم الجهود الدولية وتقييمها ومراقبتها لتحقيق عملية السلام في الشرق الأوسط.
- ممارسة الضغط على الحكومات لوقف استخدام القوة غير المبررة وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

42. نوصي بوضع بروتوكول قائم على القيم والظروف والمبادئ الكامنة وراء التجمعات السياسية وبالتالي على أساس نتائج الانتخابات الوطنية المستندة إلى هذا البروتوكول.

43. نطالب باحترام حصانة البرلمانيين.

0
0 0

44. ننبه على رئيس الجمعية بإرسال هذه التوصيات إلى مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي وبرلمانات حكومات الدول المشاركة في عملية برشلونة والبرلمان الأوروبي.